التكامل المنهجي بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية، تحليل سوسيولوجي

أماني عبدالرزاق أحمد باغريب*

تاريخ تسلُّم البحث : 2023/8/6م تاريخ قبول النشر : 2023/9/17م

الملخص

استهدفت الدراسة توضيح أسلوب التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية، الذي يعد من أهم القضايا المعرفية والمنهجية في علم المناهج، وذلك من خلال استخدام المنهج الكمي والمنهج الكيفي في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة. وعمدت الدراسة إلى التعريف بالمناهج الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية، وأهمية تكامل المنهجين الكمي والكيفي في دراسة الظواهر الاجتماعية. كما جاءت الدراسة لتوضح إسهام التكامل المنهجي في حل أزمة علم الاجتماع، بالإضافة إلى حث الباحثين على تحقيق مبدأ التكامل المنهجي البحثي في الدراسات الاجتماعية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي السوسيولوجي باعتباره منهجاً وأسلوباً للتحليل في ميدان الدراسات الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على المنهج الكمي فقط في دراسة الظواهر الاجتماعية لا يوصل الباحث إلى نتائج دقيقة وصادقة كما أن استخدام المنهج الكيفي لا يكفي لمعالجة الظواهر الاجتماعية، بل لابد من استخدامهما معاً ليكونا دعماً أفضل وأقوى للتفسير، مما يبين مدى أهمية تعدد المداخل المنهجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة. إن وجود أسلوبين (كمي وكيفي) للتحليل العلمي في العلوم الاجتماعية أمر تقتضية طبيعة المادة العلمية التي يقوم عليها التفسير، والجمع بينهما قد يكون لازماً، وهو أيضاً ممكن ومفيد في معظم الحالات.

الكلمات المفتاحية: المنهج، التكامل المنهجي، الظواهر الاجتماعية.

المقدمة:

تتأرجح الاتجاهات المنهجية للبحوث الاجتماعية في علم الاجتماع بين قطبي المنهجية الرئيسية وهما المنهج الكمي والمنهج الكيفي، فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من دراسات علم الاجتماع اعتمدت في السنوات الأولى من القرن العشرين على مناهج بحثية تستند إلى طرائق كمية في جمع البيانات الميدانية والتحليل الإحصائي لهذه البيانات واستخلاص النتائج، وحققت تلك المناهج انتشاراً واسعاً بصورة أوحت بأن من يلجأ إلى هذه الأساليب الكمية لا يكون معداً إعداداً جيداً وتنقصه بعض مهارات البحث العلمي، لكن هذه الصورة بدأت تتغير منذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي، حينما أخذ عدد من العلماء يوجهون نقدهم إلى البحوث الكمية الإحصائية، نقداً طال فلسفتها ومرجعيتها وطرائق تفسير نتائجها، وشهد العقدان الأخيران تحديداً محاولات متزايدة للإفادة من المناهج الكيفية، والتي بدأت تجد قبولاً في الدوائر الأكاديمية بصورة عامة، بوصفها تعد أكثر ملاءمة لدراسة بعض القضايا والظواهر الاجتماعية[1].

لهذا لزم القول بأن علم الاجتماع بحاجة إلى كلا النوعين من المناهج (الكمي والكيفي) ضماناً للسير نحو الوضوح والمنهجية ونحو التدقيق والضبط، فكل ظاهرة أو عملية اجتماعية، أو بعد من أبعاد بنية المجتمع له جوانبه الكمية والكيفية شرط أن يدرك الباحث ويتدرب تدريباً جاداً على كيفية وحدود استخدام كل اتجاه من الاتجاهات المنهجية[2]. ويعد

* أستاذ مشارك بقسم الخدمة الاجتماعية – كلية البنات – جامعة حضرموت.

الجمع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي في بعض الأبحاث الاجتماعية مصدر إثراء، ومسلكاً نحو شمولية المقاربة، وأداة لسد الثغرات، وتحقيق التكامل بينهما، فظهر ما يعرف "بالتكامل المنهجي" بحيث تكون النتائج المتحصل عليها باعتماد وطرائق منهجية مختلفة في دراسة نفس الموضوع أكثر مصداقية وإقناعاً.

ويعد موضوع التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية من أهم القضايا المعرفية والمنهجية في علم المناهج، وذلك من خلال استخدام المنهج الكمي والمنهج الكيفي في دراسة الظواهر الاجتماعية الواحدة، فكثيرة هي المشكلات والقضايا المطروحة للبحث في علم المناهج وعديدةُ تلك التساؤلات التي تتصل بالمنهج العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم الاجتماعية[3]، إذ إن كثيراً من التساؤلات التي يطرحها عالم الاجتماع يحاول الإجابة عنها باستخدام عدد كبير من المناهج والأساليب وأدوات البحث ومن ثم أسلوب جازم يُتبع من خلال الجمع بين تلك المناهج من أجل الوصول إلى تحليل القضايا الاجتماعية واستخلاص نتائج أفضل في مجال البحث لإثراء المعرفة العلمية والاجتماعية بأقصى درجة من الدقة تمكن الباحث من تعميم تلك النتائج بناءً على دقة المنهج[4]، ولكن الأهم من ذلك هو كيفية الاستفادة من هذه التعميمات بعد الوقوف على المعرفة.

وعلى هذا يمكن القول بأن مناهج البحث الاجتماعي متعددة، وليس هناك مفاضلة بينها، ولكن المفاضلة تتأتى من حيث اللياقة المنهجية، أي مدى تناسب المنهج مع طبيعة الظاهرة أو المشكلة المراد بحثها ونوع هذه الدراسة[5]. إذ إن نوع الظاهرة الاجتماعية وحجمها يحددان نوع ومنهج طرائق دراستها وكثيراً ما يتطلب البحث الواحد استخدام طريقة أو أكثر وذلك بأن رؤية الظاهرة بأكثر من طريقة أو وسيلة أو منهج يعطي فهماً أوسع وأفضل لها[6].

وبناءً على ما تقدم نحاول في هذا الصدد تحديد الإطار النظري والمنهجي والمفاهيمي لتحليل موضوع البحث، حيث يعد هذا الإطار الخلفية العلمية التي يحتاج الباحث للعمل بها ليستطيع حينئذٍ أن يعد بحثاً له أهداف وفروض علمية يكون لتحقيقها أثر في البناء المعرفي[7]، ومن ثم فإن الإطار النظري والمنهجي للبحث يعمل بمثابة المصباح الذي ينير الطريق للباحث من أجل تحليل القضية المطروحة، وفي استكشاف المفاهيم الأساسية التي سيبني في ضوئها البحث[8]. ويتناول الإطار النظري والمنهجي لهذه الدراسة العناصر الرئيسية الآتية:

أولًا: <u>مشكلة الدراسة</u>:

يعد موضوع تكامل مناهج البحث الاجتماعي في دراسة الظواهر الاجتماعية من الموضوعات المهمة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، إذ إن تحقيق التكامل المنهجي بين الإجراءات الكمية والإجراءات الكيفية يعد مطلباً أساسياً في دراسة الظواهر الاجتماعية[9].

ومما لاشك فيه أن هناك أوضاعاً خاصة تبرز منها ضرورة اعتماد الطرائق الكيفية إلى جانب الطرق الكمية، وضرورياً بالنسبة لدقة نتائج البحث الاجتماعي وخاصة بعد دعوة الكثير من الباحثين الاجتماعيين التي تنادي "بأن كلا المنهجين له مزاياه وله عيوبه، وأن هناك متسعاً في العلوم الاجتماعية لكليهما، وعليه فكلاهما مطلوب. وحقيقة الأمر أن هذين المنهجين ليسا متعارضين أو متضادين، بل هما مكملان لبعضهما ويمكن استخدامهما معاً في نفس البحث وإن أفضل ما قيل في العلاقة بين المنهجين هو " أن أفضل بحث علمي هو ما جمع بين خصائص كل منهما"[10]، إذ ان كلا منهما ينظر إلى الظواهر الاجتماعية من زاوية مختلفة. وقد عدّ

الدامغ أن التعدد المنهجي هو الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين المنهجين في دراسة واحدة"[11].

إن قضية تحقيق التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية تعد ضرورة منهجية ونظرية في إجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية على نحو أكثر دقة وإحكاماً، حيث يمكن أن تظل العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص لفترة طويلة في المستقبل بحاجة قوية إلى التكامل المنهجي والتنوع الهائل في المداخل النظرية والمنهجية[12].

وفي ضوء ما تقدم فإن قضية التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية كموضوع للبحث في العلوم الاجتماعية تشكل محوراً أساسياً من موضوعات تلك البحوث الميدانية والتطبيقية، وستجعل من الباحث أكثراً فهماً لهذه الدراسات الاجتماعية والتي تكشف ملابسات الظواهر الاجتماعية المدروسة بصورة أكثر دقة واهتماماً بطرائق مناهج البحث في مختلف الميادين التي تتناولها العلوم الاجتماعية لمعالجة الكثير من المشكلات والظواهر الاجتماعية.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

- إبراز أهمية دور التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع.
- إرساء قواعد العلم وتوحيد الجهود لدراسة المجتمع وقضاياه ومشكلاته.
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات التي نفتقد لها، وخلق تراكم معرفي لدى المشتغلين في البحوث الاجتماعية من أجل زيادة التراث العلمي والمعرفي.
- تشجيع الباحثين على اتباع طرائق هذا النوع من الدراسات ومن ثمَّ الإسهام في فتح آفاق جديدة للبحث في علم المناهج.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الأبعاد العلمية الآتية:

1- تسليط الضوء على المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع.

2- توضيح أهمية استخدام التكامل المنهجي (الكمي والكيفي) في الدراسات والظواهر الاجتماعية، لما يحققه من فهم أكبر للظاهرة الاجتماعية.

3- ضرورة تحقيق التكامل المنهجي في معرفة وفهم حقيقة الواقع الاجتماعي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1- معرفة تطور المناهج الكمية والمناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية.

2- توضيح أهمية التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية.

3- توضيح إسهام التكامل المنهجي في حل أزمة المنهج في علم الاجتماع.

4- الدعوة إلى تحقيق التكامل المنهجي البحثي في الدراسات الاجتماعية.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

1- كيف تطورت المناهج الكمية والمناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية؟

2- ما أهمية التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية؟

3- كيف أسهم التكامل المنهجي في حل أزمة المنهج في علم الاجتماع؟

4- هل يمكن تحقيق التكامل المنهجي البحثي في الدراسات الاجتماعية؟

سادساً: مفاهيم الدراسة:

تضمنت الدراسة المفاهيم الرئيسية الآتية:

أ- المنهج:

في اللغة العربية، المنهج هو الطريق الواضح: طريق نهج: بين واضح، وهو النهج، والجمعُ نهجات ونهج ونهوج، وطريق نهجة، وسبيل منهج: كنهج. ومنهج

الطريق: وضحه. ونهجتُ الطريق: سلكته. فلانٌ يستنهج فلاناً أي يسلك مسلكه، والنهج: الطريق المستقيم[13]. وفي القرآن الكريم: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[14]. وعلى هذا فالمنهج في اللغة: يعني الطريق الواضح أو الخطة المرسومة للسير عليها[15].

أما المنهج اصطلاحاً، هو مجموعة من الخطوات المنظمة والعمليات المنطقية والقواعد العلمية التي يتبعها الباحث في دراسة وعرض ظاهرة اجتماعية معينة من أجل التوصل إلى نتائج معينة[16]. وعُرف المنهج بأنه مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشته أو معالجة ظاهرة اجتماعية، أو سياسية، أو إعلامية معينة[17].

كما عُرف المنهج بأنه الطريقة أو الأسلوب المُتبع في البحث الذي يسلكه الباحث لدراسة ظاهرة معينة قصد الوصول إلى كشف حقيقة تطورها، والبحث عن حلول لمعالجة المشاكل المرتبطة بها[18]. وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرائق اكتشافها، ويعد أوغست كونت رائد الفلسفة الحديثة أول من استخدم وصاغ كلمة Methodology التي تعني علم المناهج[19].

التعريف الإجرائي:

المنهج هو الوسيلة الفنية أو الأسلوب الذي يستخدمه العلم لمعالجة معطياته ولكسب المعرفة من خلال اعتماده على مجموعة من الأسس والقواعد المنظمة التي يلتزم بها الباحث كي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق أهدافه".

ب – التكامل المنهجي:

التكامل هو نوع من التناول العلمي للواقع الكلي والصحيح للطبيعة الحقيقية للنشر والواقع الاجتماعي الثقافي، وهي التي تؤدي إلى صياغة النظريات الاجتماعية الكبرى[20].

ويعرف التكامل المنهجي بأنه استخدام طرائق متعددة للبحث لضمان الوصول إلى درجة أعلى من المصداقية والدقة مما يسفر عنه البحث إذا اقتصر على وسيلة مفردة واحدة[21]. ويشير "دانيال ليتل" إلى التكامل المنهجي بأنه تعدد المناهج والاتجاهات النظرية في العلوم الاجتماعية على أساس أن العلوم الاجتماعية تتضمن أساليب وطرائق وقضايا متنوعة، ومن ثم فهي ليست أسيرة للتصنيفات التفسيرية التقليدية كالنظريات الوضعية والتأويلية والمادية والتاريخية وغيرها[22]. كما يُعرف "دينزن" التكامل المنهجي في أبسط صورة بأنه استخدام أكثر من منهجية أو استخدام أكثر من مصدر للبيانات أو أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات أو استخدام أكثر من نظرية لتفسير بعضها أو كلها[23].

التعريف الإجرائي:

هو أسلوب لجمع وتحليل ومزج كل من البيانات الكمية والبيانات الكيفية على نحو وحدة تكاملية في دراسة واحدة لفهم مشكلة من مشكلات البحث الاجتماعي لإعطائنا صورة مركبة وواضحة عن الظاهرة الاجتماعية.

ج- منهج البحث الكمي:

يعتمد على تحديد عدد من المتغيرات ويقوم باختيار نظريات موجودة وتم اقتراحها فهو أسلوب استقرائي تسعى العينات في المنهج الكمي لعرض نتائج ممثلة من خلال الاختيار العشوائي للموضوعات. وتعرف البحوث الكمية بأنها بحوث تُعنى بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يتم تطويرها وتخضع لشروط الصدق والثبات وتعالج بياناتها إحصائياً ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي. وتستهدف البحوث الكمية إلى جمع بيانات حول ظاهرة معينة، باستخدام أدوات قياس كمية تطبق على عينة من المجتمع لكنها تمثله، وتتم معالجة البيانات التي يتم

جمعها بطريقة إحصائية للوصول إلى نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملاً.

د_ منهج البحث الكيفي:

هو ذلك المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدراً مباشراً للبيانات وتستخدم بياناته الكلمات والصور وليس الأرقام، ويعتمد في جمع بياناته على الملاحظة بالمشاركة وإجراء المقابلات وفحص وتحليل الوثائق والمقابلة المتعمقة، كما أن منهجية البحث الكيفي تركز على وصف الظواهر والفهم الأعمق لها للحصول على المعلومات دون اللجوء إلى الاستخدامات الإحصائية[24].

ومن خلال التعريفين السابقين حول المنهج الكمي والمنهج الكيفي يتضح لنا أن المنهج الكمي هو الذي يهتم بالدرجة الأولى بالكشف عن الحقائق الاجتماعية بغض النظر عن مقاصد الباحث ومدركاته الذاتية، وبشكل منفصل عن السياق الاجتماعي والتاريخي[25]. فهو يقوم على بيانات تتخذ الصورة العددية ويمكن التوصل إلى هذا النوع عن طريق استخدام الحصر أو القياس في التعامل مع مادتها أو موضوعاتها تحويل نتائجها إلى بيانات رقمية. أما المنهج الكيفي فيؤمن بأن السلوك الإنساني مرتبط دائماً بالسياق الذي حدث فيه، وأن أهم شئ في العلوم الاجتماعية هو فهم وتصوير المعنى الذي يبنيه المشاركون الذين يعيشون الأحداث أو الأوضاع الاجتماعية. فالبحث الكيفي يحاول فهم السلوك الاجتماعي والإنساني من منظور داخلي، أي كما يعيشه المشاركون في موقع اجتماعي معين[26]، لذلك فهو يقوم على بيانات غير معروضة في صور وأرقام، أي أنها تتخذ شكل معلومات تصف ملاحظات، أو مادة مدونة.

هـ- الظاهرة الاجتماعية:

تعرف بأنها عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والإحساس، التي تسود مجتمعاً من المجتمعات والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على اتباعها في عملهم وتفكيرهم بل ويجدونها مفروضة على إحساسهم كظاهرة الزواج والطلاق والجريمة[27].

كما عرفها "دوركايم" بأنها ضرب من السلوك ثابتاً كان أو غير ثابت يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي[28]، وميزها بخاصيتين رئيسيتين هما: القهر والموضوعية. فالظاهرة الاجتماعية تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد. والفرد لا يشعر بهذا القهر أو لا يكاد يشعر به حينما يستسلم له بمخض اختياره. ومما يدل على وجود القهر الاجتماعي أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعية فإنها تتصدى لمقاومته بصور مختلفة. أما الموضوعية فالظاهرة الاجتماعية لها وجود مستقل خارج شعور الفرد وهي سابقة في الوجود على الوجود الفردي بمعنى أن الأفراد منذ ولادتهم يخضعون لنظم وظواهر اجتماعية سابقة على وجودهم في الحياة. ويرى دوركايم أن العموم ليس صفة جوهرية في الظواهر الاجتماعية، وإنما هو نتيجة للقهر. فالظواهر لا تكون عامة إلا لأنها اجتماعية– أي لأنها تقهر الأفراد إلى حد كبير أو قليل – بعكس ما قد يفهم من أنها اجتماعية لأنها عامة[29].

التعريف الإجرائي:

هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره ناتج عن تأثير شخص أو أكثر في شخص آخر، وينطوي هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذي يحدث بين الناس وعلى جميع المواقف الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها في الحياة الاجتماعية للإنسان.

سابعاً: منهج الدراسة:

في ضوء إثارة الدراسة لقضية التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية وانطلاقاً من إشكاليتها، وأهدافها المحددة، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج

التحليلي السوسيولوجي الذي يعد إطاراً تحليلياً مهماً وأسلوباً ومنهجاً للتحليل في حقل الدراسات الاجتماعية. فهو عبارة عن أسلوب للبحث بقصد التوصل إلى تفسيرات واستنتاجات موضوعية[30].

ثامناً: نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية السوسيولوجية الذي تعتمد على استخدام الأسلوب الكيفي، الذي يُعد أحد الأساليب المنهجية في العلوم الاجتماعية، حيث يعد المنهج الكيفي أحد أنواع البحوث الذي يتم اللجوء إليه في سبيل الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للقضية المطروحة[31].

تاسعاً: الدراسات السابقة:

تُعد عملية استعراض الدراسات السابقة عملية ابتكارية تتطلب من الباحث إعطاء قدر من الأهمية والاهتمام لها، ليستدل بها في أثناء معالجته لموضوع بحثه[32] في تحقيق التناسق الوظيفي والمنهجي للبحث. وتعتمد الدراسة في الترتيب الزمني لهذه الدراسات ترتيبا تنازلياً من الأحدث إلى الأقدم.

✍ **دراسة ميادة القاسم 2021م[33]:**

استهدفت الدراسة توضيح أسلوب التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية، وتحقيق التآلف والتكامل المنهجيً بين مناهج البحث الاجتماعي المختلفة من أجل زيادة فهم الظواهر المدروسة، وكذلك الوصول إلى نتائج أفضل في مجال البحث الاجتماعي لإثراء المعرفة العلمية الاجتماعية، كما جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية تكامل المنهجين الكمي والكيفي في دراسة الظواهر الاجتماعية نظراً لإسهامهما في تعميق فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية المتناولة للدراسة والبحث. كما سعت الدراسة إلى توضيح المداخل المنهجية والمناهج والأدوات المنهجية التي تشكل مع بعضها وحدة متكاملة تتمثل في البناء المنهجي لعلم الاجتماع، بالإضافة إلى تحديد الأبعاد الأساسية للتكامل المنهجي، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل السوسيولوجي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن الاعتماد على المنهج الكمي فقط في دراسة الظواهر الاجتماعية لا يوصل الباحث إلى نتائج دقيقة وصادقة، كما أن استخدام المنهج الكيفي لا يكفي لمعالجة الظواهر الاجتماعية، بل لابد من استخدامهما معاً ليكونا دعماً أفضل وأقوى للتفسير، مما يبين مدى أهمية تعدد المداخل المنهجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة.

✍ **دراسة ميادة مصطفى القاسم 2021م[34]:**

استهدفت الدراسة توضيح الخلاف الجدلي بين ثنائية الكمي والكيفي في علم الاجتماع المعاصر، كذلك توضيح أهمية العلاقة التكاملية بينهما لأن العلاقة بين الكمي والكيفي علاقة تكاملية وليست انقسامية، كما استهدفت الدراسة محاولة تحقيق التساند المنهجي بين الكمي والكيفي، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي السوسيولوجي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية إزالة التناقض بين ثنائية الكمي والكيفي وتجاوز الخلاف الجدلي بين المنهجين مع الاعتراف بتكاملهما، كما أكدت الدراسة على منهجية الوحدة لا منهجية الاختلاف من خلال التفاعل والدمج بينهما.

✍ **دراسة إبراهيم عبده 2015م[35]:**

تحدد الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على ملاءمة المناهج الكمية للبحث في قضايا كيفية في ضمن دراسات علم الاجتماع بالتطبيق على موضوع القيم في الدراسات الأكاديمية. وتمثلت عينة الدراسة في الرسائل العلمية التي تناولت القيم الاجتماعية. واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للدراسات في ضمن عينة البحث. وتوصلت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من أهمية النتائج الكمية التي توصلت إليها الدراسات موضع التحليل، إلا أن موضوع القيم الاجتماعية ينطوي على العديد من

الأبعاد الكامنة في أطار كل قيمة على حدة، والتي يحتاج الكشف عنها إلى التنوع في أساليب جمع وتحليل البيانات، والتوسع في التحليلات الكيفية بأساليبها المتنوعة لتُفهم أبعاد القيم المدروسة، بالإضافة إلى أن معظم الدراسات السوسيولوجية تتجه إلى توظيف المنهج الكمي وأساليبه سواء في دراسة القيم الاجتماعية أو غيرها من القضايا الأخرى، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل المنهج الكيفي وأساليبه.

دراسة ليونال غروكس 2007م[36]:

عالجت هذه الدراسة قضية النائية والواحدية والتعددية في البحث السوسيولوجي وركزت على الكمي والكيفي في البحث فهو يؤكد على تعديلها أي قضية المنهجية أو المناهج (الحيادية) إلى قضايا معرفية داخلية (متعلقة بمفهوم العلم) ومذهبية متعلقة بالتصورات التي تتأسس عليها وجهات النظر المختلفة والتي تحاول تبريرها أيضاً، وفق ثلاثة عناصر هي (الثنائية النماذجية " النموذج الكمي والكيفي"، والواحدية المعرفية، والتعددية المنهجية).

ويرى الباحث أن الثنائية النموذجية تفترض وجود نموذج كيفي وآخر كمي غير قابلين للدمج، أما الواحدية المعرفية فتدافع من أجل وحدة العلوم الاجتماعية والإقرار بالمساواة (المعادلة) بين البحثين الكمي والكيفي، أما الموقف الثالث فهو يدافع عن تعددية منهجية، وهذه المواقف الثلاثة تتقارب وتتنافر بحسب السياق والمجال (النظري أو المنهجي).

ولقد رمي الباحث إلى استكشاف أسس التفكير الوحدوي والتعددي في علم الاجتماع بمساءلة مصداقية الثنائية النموذجية (كمي وكيفي)، وهذه المواقف الثلاثة تميل إلى مراجعة العقلانيات المنهجية التي تقف وراء كل واحد منها، ولما كان الباحث يدافع عن وجهة نظر ترى أن البحث فضاء بناء استدلالات وهو مفتوح على الإبداع والجدل أيضاً عوض اعتباره مجموعة خطوات جامدة ونهائية أي أنه اتخذ موقفا تشكيكياً فقد رفض هذه المواقف الثلاثة جزئياً حيث خلص إلى أن التفكير المنهجي حول البحث الاجتماعي لا يمكن أن يتأسس انطلاقا من نظام واحد ووحيد للحقيقة، فخطاب البحث يبدو أكثر كفضاء للاستدلال يتكون من تعددية منهجية مختلفة وحتى متعارضة أو متناقضة. وهكذا نجد الباحث لا يقدم موقفاً واضحاً من مسألة الثنائية والواحدية والتعددية فهو يرفض ثنائية الكمي والكيفي، كما يرفض مقولة وحدة العلم، وينتقد التعددية كما هي ممارسة دون أن يقدم بديلاً واضحاً ولا حتى تشخيصياً مقنعاً.

✍ **دراسة عادل ريان 2003م[37]:**

تناولت هذه الدراسة مفهوم المدخلين الكيفي والكمي في البحث وخصائص كل منهما وظروف استخدامهما، وسعت الدراسة إلى التعرف على طبيعة البحوث الإدارية العربية المنشورة في عدد من الدوريات المختارة للوقوف على واقع هذه الدراسات من حيث المدخل المتبع في البحث. وتُبين نتائج الدراسة أن الدراسات المنشورة يسود فيها استخدام المدخل الكمي في البحث، حيث احتل هذا المدخل 80,8% من البحوث المنشورة في مقابل 11% للمدخل الكيفي و8,2% للمدخل المشترك الذي يجمع بين المدخلين الكيفي والكمي معاً.

✍ **دراسة سامي الدامغ 1996م[38]:**

تناولت الدراسة مشكلة التعدد المنهجي وملاءمته لطبيعة العلوم الاجتماعية، ورمت إلى تقديم صورة مبسطة وشاملة عن التعدد المنهجي، ويحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية: إلى أي مدى يمكن تطبيق التعدد المنهجي؟، ماذا يحقق توظيف التعدد المنهجي؟، وما الصعوبات والعقبات المتوقعة عند استخدام التعدد المنهجي؟. وقد حدد التعدد المنهجي في خمسة أنواع رئيسية وهي: (تعدد النظريات، تعدد

المناهج، تعدد الملاحظين، تعدد أدوات جمع البيانات، وتعدد مصادر جمع البيانات).

وقد عرض في شرح وافٍ عن كل واحدة من الأنواع، كما وضح أهمية استخدام التعدد المنهجي في دراسة البحوث الاجتماعية مما جعل من التفسير أقرب إلى الدقة والصواب. وقد قدم الباحث من خلال عرضه للتعدد المنهجي عدداً من المزايا التي يتميز بها عن غيره من المناهج ويعده الوسيلة الوحيدة التي تمكن الجمع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي والذي من شأنه أن يؤدي إلى الدقة في دراسة الظواهر الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة منها: أن التعدد المنهجي هو أنسب مناهج البحث وأكثرها ملاءمة لطبيعة العلوم الاجتماعية. وأن التعدد المنهجي لا يتناسب مع كل الدراسات ولا مع كل الباحثين، لأنه يتطلب ميزانيات كبيرة نسبياً من ناحية، وبدل الكثير من الجهد والوقت من ناحية أخرى، وهو ما لا يتوفر دائماً، بالإضافة إلى أن استخدام التعدد المنهجي يتطلب مهارة خاصة من قبل الباحثين، إذ إن النتائج المتحصل عليها باستخدام التعدد المنهجي قد لا تكون متناسقة.

✍ **دراسة محمد عثمان 1971م[39]:**

تعد هذه الدراسة من الدراسات النظرية حيث قُسمت إلى أربعة أبواب على النحو الآتي: الباب الأول: صور المنهج الكيفي في علم الاجتماع، حيث عرض وناقش المؤلف ثلاث قضايا نموذجية: استخدام المعطيات التاريخية المقارنة عند دوركايم، صور الأنماط التصورية عند ماكس فيبر، والنظرية واستخداماتها في علم الاجتماع حيت اتخذ النظرية الجدلية مثالاً. أما الباب الثاني: صور المنهج الكمي في علم الاجتماع فقد تناول المسح الكمي والقياس والتصميم التجريبي. وقد خلص المؤلف إلى أن التقسيم الثنائي بين اتجاه كمي وكيفي في علم الاجتماع هو تقسيم زائف ذلك أنه استند إلى افتراض خاطئ أساسه أن منحى البحث ينبغي أن يتحدد في ضوء القواعد المعرفية أو المنهجية التي يمليها اتجاه معين، وهو من جهة أخرى مصدر المشكلات القائمة في علم الاجتماع التي يمكن حلها في ضوء نظرية التكامل المنهجي. الباب الثالث: عرض فيه القواعد المعرفية لنظرية التكامل المنهجي، حيث تناول الاتجاهين التجريبي (الأمبيريقي) والعقلي (الصوري) ثم القواعد التي اقترحها.

أما الباب الرابع: فتناول القواعد المنهجية لنظرية التكامل المنهجي وقد حلل الاتجاهين الوضعي (الأمبيريقي) والمثالي (الصوري) ثم قام بعملية تركيب للقواعد المنهجية.

وقد خلص المؤلف إلى أن كلاً من الاتجاه الوضعي الذي تخلى عن التصور العضوي للمجتمع كلياً والاتجاه المثالي الذي رفض المنهج الوضعي في مقابل تمسكه بالتصور العضوي للمجتمع كليهما خاطئ، فالأول حاول محاكاة منهج البحث في الفيزياء الكلاسيكية مدافعاً عن وحدة العلم ووحدة المنهج العلمي، أما الاتجاه الآخر رفض هذه المصادرة ونقدها باسم أسبقية الافتراضات التصورية الذاتية في عملية البحث الاجتماعي، وعلى هذا يرى المؤلف أن موقف نظرية التكامل المنهجي من هذين الاتجاهين لم يكن موقفاً يوفق بينهما أي يحدد لكل منهما مبرراته ومجالاته فحسب، بل تجاوزهما حسب رأيه إلى اقتراح قواعد منهجية متكاملة وهي: 1- التصور المتكامل للظواهر الاجتماعية. 2- وحدة منطق المنهج العلمي. 3- اللياقة (المناسبة) المنهجية بين موضوع الدراسة والبناء المنهجي.

وهكذا نجد أن المؤلف محمد عارف عثمان قد تحدث عن التكامل بين النظرية والمنهج في الباب الأول حيث انطلق من أطروحة التكامل المنهجي ولكنه

وصل إلى بُعد نظري، واعتبر أن التصور النظري متعدد ومنقسم بالضرورة (فهو أمل وليس حقيقة) وقد تحيز للموضعية المادية في مقابل العضوية المثالية بالرغم أنه أقر بأن كل النماذج التصورية تمثل تبسيطاً للواقع وتجريداً منه ولا تستطيع أن تحيط بكل أبعاد الواقع الاجتماعي، ومن ثم فقد اقترح أسلوب التكامل المنهجي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح أن جميع الدراسات السابقة التي تم عرضها اعتمدت على التحليل السوسيولوجي في تحليلها للتكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية. فكل ظاهرة أو عملية اجتماعية أو بُعد من أبعاد بنية المجتمع له جوانبه الكمية والكيفية شرط أن يدرك الباحث ويتدرب تدريباً جاداً في كيفية وحدود استخدام كل أسلوب من الأساليب. ومن ثم فإن كلا المنهجين يكمل إحداهما الآخر في علم الدراسات الاجتماعية.

أوجه الإفادة من الدراسات السابقة:

تبلورت أوجه الإفادة من الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

☜ مدت الدراسة بقائمة المصادر والمراجع التي تم الرجوع إليها والاستفادة منها في وضع التصور العام للدراسة.

☜ اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أهمية استخدام المنهجين الكمي والكيفي في البحوث الاجتماعية لنبني على ضوئها الخطوات القادمة، مدركين أن البداية تحدد النهاية إلى حد كبير خلال سير وإجراء البحث فهي عملية ديالكتيكية[40].

☜ أسهمت في زيادة الرؤية وتوضيح موضوع التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية.

☜ قدمت الدراسات السابقة أساساً علمياً ونظرياً متكاملاً لرصد جميع جوانب المشكلة المطروحة للبحث.

☜ تتفق الدراسة الحالية مع تلك الدراسات السابقة بأن موضوعها الرئيسي هو التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية، وترمي الباحثة إلى أن يكون هذا البحث إضافة علمية ذات طابع سوسيولوجي من حيث اهتمامها بقضية من القضايا المنهجية في علم الاجتماع، وتراكماً للمعرفة وإثراء لها.

عاشرا: الإطار النظري للدراسة:

يشكل التحليل المدخل الرئيسي لدراسة وتحليل وفهم أي ظاهرة اجتماعية معينة، حيث يناقش عدة مقولات مرتبطة بموضوع البحث المطروح للدراسة التي نستطيع من خلالها فهم الظاهرة الاجتماعية. ولما كانت الدراسة الحالية تسعى إلى توضيح أهمية التكامل المنهجي بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية كان لابد من وضع إطار تحليلي يحدد الوجهة التي يتعين على الباحثة أن تسير وفقها في البحث والتحليل. وإذا كان من الصعب فرض منهجية واحدة على أي مجال من مجالات علم الاجتماع، فإن الحكمة تقضي طرح مسائل التحليل بطرائق وأساليب ملائمة للوضع الذي نجد أنفسنا فيه. لذلك سنسعى لوضع إطار تحليلي يتم فيه الالتزام بالإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال تناول بعض العناصر التي تشكل إطاراً تحليلياً لموضوع الدراسة لتفسير قضيتها.

المبحث الأول: نشأة تطور المناهج الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية:

شهد علم الاجتماع جدلاً طويلاً حول المنهج الملائم للعلوم الاجتماعية، هل تتبع العلوم الاجتماعية نفس المنهج المستخدم في العلوم الطبيعية أم ينبغي أن تطور لها منهجاً يناسب موضوعها الذي يختلف اختلافاً بيناً عن موضوع العلوم الطبيعية، وقد مثل الفريق الأول أصحاب النزعة الوضعية الذين شاهدوا نشأة العلوم الاجتماعية في أحضان الانتصارات التي

أحرزتها العلوم الطبيعية مما أدى إلى الاعتقاد في جدوى تبني مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية على أساس أن العلم هو العلم ووحدة المنهج العلمي يجب أن تحافظ عليها مهما كانت ظروف البحث والدراسة[41]. وأصبحت التقديرات الرقمية والمعدلات الإحصائية في نظر أصحاب هذا المنهج هي اللحن المميز للبحوث العلمية، وأصبح سلوك الناس والجماعات مرادفاً لمعادلات رياضية يستطيع الباحث التنبؤ عن طريقها بالسلوك الاجتماعي والفردي.

وفي الواقع أن الذين استهوتهم النزعة الوضعية على أن المنهج الكمي هو المنهج الوحيد لتحقيق الموضوعية تغيب عنهم ما تنطوي عليه من قسمات أيديولوجية مهمة، فهي تقبل المجتمع كمعطى منظم لا إشكالية فيه، وبهذا تنطلق من تصور خاطئ للمجتمع وتهدر المسئولية الأساسية وهي الوظيفة النقدية لعلم الاجتماع، كما أنها تعمل على تجزئة الظاهرة، ولا تعرض المجتمع كنسق متكامل وإنما تتناول بعض ظواهره الفرعية كلاً على حدة وقد تتجه إلى ربط بعض منها ببعض آخر، ولكنها لا تتناول المجتمع ككل.

ومن ثم اصبح المنهج الكمي لا يصلح أن يكون منهجاً متكاملاً في فهم الواقع الاجتماعي وتفسيره، فقد انتهى إلى تشويه الكثير من الحقائق الاجتماعية التي تتجاوز المقاييس التي حددها، وهذا النقص المنهجي الذي أدى بالمنهج الكمي إلى هذا التشويه لم يكن نتيجة خطأ في التحليل أو نقص في المعلومات، وإنما يعبر عن أزمة في الأسس المنهجية التي ينطلق منها[42]. فعلى الرغم من أهمية المناهج الكمية في دراسة الظواهر الاجتماعية اعتماداً على ما تقدمه من بيانات إحصائية وتحليلات كمية للوصول إلى تفسيرات يمكن تعميمها في فهم هذه الظواهر، إلا أن الاقتصار على المناهج الكمية وتطويع الظواهر الاجتماعية لتتماشى معها لا يتيح للباحث- على الدوام- قياس وتفسير الظواهر الاجتماعية بالدقة المطلوبة. فالمنهج الكمي إن كان يساعدنا في فهم الظواهر الاجتماعية بتبسيطها وتحليلها، إلا أننا بحاجة في الوقت ذاته إلى أن ينظر إلى هذه الظواهر نظرة شاملة متكاملة[43].

أما الفريق الثاني فهم أنصار الفلسفة البنائية الاجتماعية التي تقف موقف المعارضة الشديدة بين دعوى الوضعية، زاعماً أن العلوم الاجتماعية مختلفة موضوعاً عن العلوم الطبيعية، ومن ثم فأن تطور طريقة خاصة بها للبحث في هذا الموضوع لها أشد التركيب على أساس أن للسلوك الإنساني وجهين أساسيان هما: وجه خارجي والآخر داخلي، وأن ثمة تفاعلاً وتداخلاً بينهما، بحيث أن الكشف عن ارتباطات السلوك الاجتماعية ونتائجه يجب أن يستند إلى منهج قادر على فهم التفاعل بين هذين الوجهين، وأفضل منهج في هذا الصدد هو المنهج الكيفي الذي يكون أكثر كفاية وملائمة للحصول على نوعية المعلومات التي لا تستطيع البحوث الكمية أن تحصل عليها[44].

والحقيقة أن المناهج الكيفية نهضت وتطورت في أوروبا حتى صار البعض يعد المنهج الكمي هو المميز لنظرية العلم الأميركية على اعتبار أن المجتمع الأميركي هو موطن المناهج الكمية فيما تميز المناهج الكيفية نظرية العلم الأوروبية، فلقد كانت المناهج الكيفية حاضرة دائماً في البحث العلمي ولم تكن وقفاً على الأنثروبولوجيا وعلم النفس والتاريخ وعلم الاجتماع، وإنما كانت تغطي مساحة واسعة من البحث الاجتماعي في العلوم الإنسانية[45]. ولم ينل المنهج الكيفي في البحوث الاجتماعية عبر تاريخه الطويل اهتماماً كالذي ناله خلال السنوات القليلة الماضية ليس فقط لطبيعته المعقدة ومكوناته المتداولة

بل لشعور الباحثين في علم الاجتماع بأهمية استخدامه إلى جانب المنهج الكمي في فهم الواقع الاجتماعي والظواهر الإنسانية بصورة عميقة وصادقة[46].

فالمنهج الكيفي يرتبط بالمنهج التأويلي التفسيري الذي يرمي إلى فهم الظاهرة للوصول إلى المعنى، ومن ثم فهو يتعامل مع موضوعات أساسية أكثر من تعامله مع متغيرات سببية[47]. كما أن المنهج التأويلي لم يفترض انفصالاً بين الباحث وموضوع بحثه ومن ثم عرف الموضوع من خلال ماهيته الداخلية، وقدر أسلوباً منهجياً تنصهر فيه الذات الباحثة في موضوع بحثها بدلاً من النظر إليه من الخارج باعتبارها شيئاً خارجياً كما هو في المنهج الكمي[48].

والمناهج الكيفية لا تُعد أكثر خطوة استكشافية في مجال البحث الاجتماعي، وأن التقدم الذي يمكن أن يحققه علم الاجتماع في مجال المعرفة العلمية ينهض على أساس استخدام المنهج الكمي وتطويره، أما الاهتمام المعاصر بتطبيق مناهج البحث الكيفي في مجال البحوث الاجتماعية لدراسة الظواهر الاجتماعية التي تتسم بالفردية والتغير المستمر، بالإضافة للعلاقة المتميزة التي تربط الباحث وموضوع الدراسة، قد يرجع إلى قدرتها على فهم طبيعة الظواهر الاجتماعية بصورة عميقة وصادقة لما تتضمنه من وسائل تتيح للباحث القدرة على فهم الواقع الاجتماعي وتكسبه المهارات اللازمة للإحاطة بأبعاد الظاهرة الاجتماعية[49].

لقد أسهمت هذه المزايا للبحث الكيفي في ارتياد آفاق جديدة في البحث الاجتماعي والتمكن من دراسة كثير من القضايا التي تتميز بالحساسية والعمق العاطفي والتجارب المعايشة والتي لا يمكن للوسائل البحثية القياسية المتعارف عليها سبر أغوارها. وهذه الخاصية كانت هي نفسها أحد الأسباب في اتهامه بالخلل المنهجي ومن ثم حسب رأي الاتجاه الكمي تعاني من ضعف الصرامة العلمية بعيداً عن المقاييس الكمية المتعارف عليها في إجراءات البحث العلمي، فانغماس الباحث في بحثه بكل مشاعره وأحاسيسه وتأملاته واعتباره هو نفسه أحد وسائل جمع البيانات مما جعلها بعيدة عن الموضوعية[50].

ومن ثمَّ فقد تعرضت الدراسات الكيفية في الحقبة الأخيرة للنقد من قبل كل من (Burges, Well) من حيث إنها تقتصر على أساليبها وأدواتها المنهجية إهمالها للجوانب النظرية والمفاهيمية أي الجري وراء الاستسهال والتبسيط في استعمالاتها سعياً وراء الاقتصاد في الوقت والتكلفة نسبياً. ولذلك فإن التطورات التي طرأت على علم الاجتماع خلال السنوات الأخيرة تؤكد أن هذه الاتجاهات المتطرفة قد أفل نجمها، إذ إنه لكي يستطيع الباحث الاجتماعي أن يحقق أهدافه في فهم السلوك والتنبؤ به عليه أن يربط باستمرار بين الجانبين الداخلي والخارجي لهذا السلوك، وأن ينمي في الوقت ذاته الوسائل والطرائق الفنية التي تمكنه من صياغة القوانين السوسيولوجية على أساس واقعي، حيث إن البحث الاجتماعي الذي يعتمد على المنهج الكمي يقوم على إحصاء الآراء الفردية فقط، ويهمل المشاكل الكثيرة التي تطرحها دينامية الزمر أو الرهوط، ومن شأن المحادثات المتعمقة أن تكمل النتائج الكمية وتثريها، حيث إن المنهج– كما يقول أدورنو– لا يستطيع بمفرده أن يسهم بشيء في تحقيق الهدف الموضوع للنظرية الاجتماعية أي فهم المجتمع في كليته. لقد أصبح هذا المنهج وثناً جديداً يخفي الطبيعة الحقيقية للمنظومة الاجتماعية المعاصرة[51].

وبناءً على ما سبق نجد أن هناك جدلاً بين ومؤيدين للمنهج الكيفي ومؤيدي للمنهج الكمي في علم الاجتماع المعاصر والنقاش حول أيهما أجدى في دراسة الظاهرة الاجتماعية. وعلى هذا فإن الاعتماد

على منهج واحد في البحث سيؤدي إلى قصور واضح في فهم الواقع وتفسيره، ومن ثم إذا لم يدرك علماء الاجتماع ضرورة تحقيق التكامل المنهجي بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي فإن معرفتهم بحقيقة هذا الواقع الاجتماعي ستظل قاصرة إلى حد بعيد، وعلى هذا فإن حل هذه الإشكالية يقتضي بمحاولات لتحقيق التآلف والتكامل بين هذين المنهجين، وبالاعتماد على ما يسمى بأسلوب التكامل المنهجي[52]. وهنا تبرز أهمية تكامل هذين المنهجين (الكمي والكيفي) في البحوث الاجتماعية عند دراسة الظواهر الاجتماعية فلا يزال الكثير من المتخصصين في بعض العلوم الاجتماعية ومن بينهم علم الاجتماع يقولون إن التعبير الكمي لا يوصل الباحث إلى معرفة الحقائق وماهية الظواهر[53].

المبحث الثاني: أهمية التكامل المنهجي في دراسة الظواهر الاجتماعية:

يحوي العلم عنصرين أساسيين: يتمثل العنصر الأول في البناء المنطقي للعلم ويشمل المفهومات، والقضايا والنظريات. والعنصر الثاني يشمل الاتجاهات المعرفية والاتجاهات المنهجية، والطرائق العامة للبحث، وأدوات جمع البيانات، وأساليب تحليلها وتنظيمها، والصور المنطقية لتفسيرها.

والواقع أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين هذين العنصرين، سمته ارتباط الوسيلة بالغاية، وذلك لأن البناء المنهجي للعلم ليس غاية، بل وسيلة لإقامة البناء المنطقي للعلم، ولهذا كان البناء المنهجي بصفته الوسيلة فإنه يشكل عنصراً حاسماً في الوصول إلى مفهومات العلم وقضاياه ونظرياته[54]. ومن المعلوم أن هناك رابطة منطقية بين النظرية والمنهج، فالباحث ينتقي المنهج الذي يتلاءم مع التصور ومن ثم يختلف المنهج باختلاف التصور[55]. ومن هنا يمكن القول بأن لكل نظرية منهجاً ولكل منهج نظرية، ولكل باحث منهجيته، ومن الأفضل أن نستخدم في البحث الاجتماعي عدة مداخل نظرية وتكون إحداها مرجعية للبحث[56].

إن تحديد معالم البناء المنهجي لعلم الاجتماع بما يتوافق مع التصور المتكامل لطبيعة الظواهر الاجتماعية تأتي من ضرورة اللياقة المنهجية بين موضوع الدراسة والبناء المنهجي. فطبيعة البناء المنهجي لعلم الاجتماع والعناصر التي يشتمل عليها هذا البناء المنهجي ومدى تكامل المناهج الكمية والمناهج الكيفية في وحدة البناء المنهجي لهذا العلم الإنساني ترمي إلى الوصول لرسم معالم الاستراتيجية المنهجية لعلم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية وصياغة النظريات العلمية المفسرة لتلك الظواهر[57]. وقد احتدم النقاش بين مختلف الباحثين في حقل البحث العلمي حول أي المناهج أفضل في مختلف قضايا البحث، إلا أن علماء الاجتماع غالباً ما يستخدمون أي مدخل وأداة يرونهما مناسبين لتلبية متطلبات بحثهم، فيذهب علماء الاجتماع إلى أن التعددية المنهجية نظرياً وعملياً أجدى من المفاضلة بين هذا المدخل أو ذاك[58].

وفي الواقع، إن ذلك الخلاف الجدلي بين أنصار كل من المنهج الكيفي والمنهج الكمي في محاولة إبراز نقاط القوة في المرغوب فيه وإبراز نقاط الضعف في المنهج الآخر. فأنصار المنهج الكمي على سبيل المثال، يشيرون إلى أن المنهج الكيفي تظهر فيه ذاتية الباحث وأن النتائج المتحصل عليها باستخدام هذا المنهج نابعة من ذاتية الباحث، وعليه فهو أبعد من المنهج الكمي عن الموضوعية ومن ثم أبعد عن العلم. أما أنصار المنهج الكيفي فيرون أن المنهج الكمي يمثل انسياباً لا مبرر له خلف الأرقام والإحصاء، التي لا يمكن أن تعبر بصدق عن ظاهرة ما، ولا تمكن من التمعن في دراسة الظواهر

الاجتماعية بصفة عامة لذا فهي سطحية. ومع ازدياد حدة الخلاف بدأت تظهر مؤخراً الكتابات المعتدلة التي تنادي بأن كلا المنهجين له مزاياه وله عيوبه وأن هناك متسعاً في العلوم الاجتماعية لكليهما وعليه فكلاهما مطلوب[59].

وقد يتبادر إلى الذهن في أول وهلة سؤال يتعلق بكيفية أو مدى إمكانية تكامل المنهجين حيث يمثل التكامل المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين المنهجين في دراسة واحدة، إذ بإمكان الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي معاً في دراسة الظواهر الاجتماعية نفسها مستخدماً التكامل المنهجي[60]. لذلك ليس هناك داع إلى الموازنة بين المنهجين والمفاضلة بينهما أو اختيار أحدهما دون الآخر حيث يؤكد كل من "ستراوش، وكويون، وباتون" بأنه يمكننا الجمع بين البحث الكمي والبحث الكيفي في مشروع بحثي واحد[61]. فعلى سبيل المثال أكد كل من "روسكي ووينبرج" أنه باستخدامهما للبيانات الكمية والكيفية قدمت دراستهما عن المواد القائمة على التكنولوجيا للمرحلة الابتدائية رؤية لا يمكن لأي نوع من التحليل الكمي أو الكيفي أن يقدم بمفرده[62].

كما نجد أن هناك توجهاً قوياً نحو الدمج بين المنهجين (الكمي والكيفي) ويقول "جودين وريتشارد وكوك" لقد حان الوقت لإزالة تلك الحوائط الفاصلة بين مناهج وطرائق البحث الكمي والكيفي، وإقامة جسر يصل بينهما، وهذا ما يطلق عليه بالدمج. ويمثل الدمج إجراء توفيقياً بين المنهجين الكمي والكيفي باستخدام عناصر كل منهما لحل المشكلة البحثية[63]. بل إن عالم الاجتماع لا يمانع من استخدام أساليب بحثية متنوعة ومتباينة في آن واحد.

إن الطريقة الأكثر شهرة التي اقُترحت تحت أسلوب التكامل المنهجي هي طريقة "التثليث" والتي عرفها "دينزن" على أنها عبارة عن مقارنة للمعطيات المتحصل عليها بواسطة منهجين أو أكثر (عادة كمية وكيفية) ومستقلة عن بعضها، وهذا لتعظيم قدرتها التفسيرية، وتقوم على مبادئ أن نقاط الضعف في منهج معين هي عادة نقاط القوة في آخر. وبمزاوجة المناهج يمكن الوصول إلى الأحسن في كل واحد بواسطة تجاوز الهشاشة الفردية لكل منهج[64].

إن عملية التكامل المنهجي (الكمي والكيفي)، وإزالة التناقض (النظري والمنهجي في علم الاجتماع) جاءت نتيجة للأخطاء التي وقع فيها أوغست كونت ذلك أنه وضع لعلم الاجتماع أُسساً منهجية لا تتلاءم مع طبيعة الإطار التصوري للمجتمع كما حدده ولذا لم تستند صياغته لهذا العلم إلى اتساق داخلي بين النظرية والمنهج، ولهذا فقد أفادت نظرية التكامل المنهجي من هذه المحاولة الخاطئة وحاولت تفادي ما يعتريها من قصور. ولذا نضع التكامل النظري مصادرة للتكامل المنهجي، وأساس يقام عليه البناء المنهجي لعلم الاجتماع. ذلك لأن هناك رابطة منطقية بين التصور والمنهج، في حين إذا كان التصور متكاملاً يكون النسق المنهجي أي المنهج المستخدم في دراسة التصور المتكامل متكاملاً أيضاً وبدوره يضع إمكاناته للكشف عن كل ما يحويه التصور المتكامل للظواهر الاجتماعية من أبعاد. فمنهجية التكامل لا منهجية الوحدة والاختلاف، هذا ما يميز العلوم الاجتماعية ويلتقي هذا التصور في مجال التكامل المنهجي الكمي والكيفي[65].

وتأسيساً على كل ما سبق فإن أهمية التكامل المنهجي تتمثل في النقاط الآتية:

- ❖ تفتح أبواباً جديدة أمام الباحثين نحو تطوير منهج ونظرية في العلوم الاجتماعية لتحقيق الموازنة بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة الظاهرة الاجتماعية[66]
- ❖ تساعدنا على تلافي القصور الموجود في كل

منهج على حده، خصوصاً أن مناهج البحث فيها نقاط إيجابيـة وأخـرى سـلبية، ولهـذا لـزم القـول بـأن علـم الاجتمـاع بحاجـة إلـى كـلا المنهجين (الكمـي والكيفـي) ضماناً للسير نحو الوضوح ونحو التدقيق والضبط[67].

❖ تساعدنا على تحقيق الإثراء المعرفي من خلال الجمع بين أكثر من أسلوب أو منهج عند بحث أي ظاهرة اجتماعية، لأن التكامل المنهجي (الكمي والكيفي) يشكل قاعدة مشتركة هي الانتماء إلى الواقع الاجتماعي التاريخي.

❖ تساعد إلى حد كبير في تحقيق الموضوعية النسبية فضلاً عن أنه أكثر الطرائق ملاءمة لطبيعة العلوم الاجتماعية.

❖ تساعدنا في تحقيق فائدة كبرى في توضيح كل من المنهج الكمي والمنهج الكيفي في دراسة الظواهر الاجتماعية ومن شأن هذا الجمع أن يجعل الدراسة تتمتع بقدر عالٍ من الخصوصية والثراء. ويبقى لكل من المنهج الكمي والمنهج الكيفي أثره وأهميته للبحث الاجتماعي، ويبقى البحث الاجتماعي بحاجة إلى المنهجين معاً لدراسة الظواهر الاجتماعية في نفس الوقت[68].

❖ تساعدنا على تفسير الظواهر الاجتماعية بشكل شمولي وأكثر عمقاً خاصة وأن الظاهرة الاجتماعية بطبيعتها تتضمن نسبة من التعقيد والعمق، ويستوجب للكشف عن محدداتها وأبعادها، والاعتماد على مقاربات تسمح بالانتقال من الظاهرة المعلن عنها إلى الأبعاد الأكثر عمقاً[69]. كما أن الظاهرة لا يمكن أن تحدث إلا في ضوء عدد من العوامل ومن ثم فإن تفسيرها يجب أن يتم في ضوء السياق الاجتماعي والظروف التاريخية التي تشكلها وتتطور فيها[70].

المبحث الثالث: <u>اسهام التكامل المنهجي في حل أزمة علم الاجتماع</u>:

صاحب نشأة علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر ظهور اختلافات حادة بين المشتغلين بالعلم حول العديد من القضايا التي تتعلق بالعلم من حيث نموه وتطوره ومدى قدرته على أداء المهام المنوطة به حيث يؤكد أنصار الوضعية المحدثة أن علم الاجتماع علم طبيعي تدرس ظواهره باستخدام المناهج المستخدمة في دراسة العلوم الطبيعية، وأن المبادئ والقوانين العامة لهذه العلوم يتم استخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية والطبيعية على حد سواء[71] وذلك لكي يحظى علم الاجتماع بمكانة مماثلة لمكانة تلك العلوم، إلا أن تلك المناهج أخفقت في فهم ودراسة الواقع الاجتماعي.

وفي هذا الصدد يذهب " أدورنو" إلى أن علم الاجتماع بمثابة علم أكاديمي يجمع بين العديد من المداخل التي تقوم بدراسة الظاهرة الاجتماعية، لكنها لا تتفق فيما بينها حول أهداف وموضوعات البحث، بالإضافة إلى عدم اتفاقها على المناهج الملائمة للدراسة، إذ تؤثر بعض هذه المداخل في الدراسة الكلية للمجتمع، أي على المجتمع في شموليته، والبعض الآخر يعارض بشدة هذه الفكرة، وذلك من خلال التأكيد على دراسة الظاهرة الاجتماعية بمفردها دون ربطها ببقية الظواهر الموجودة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى تباين المناهج المستخدمة في الدراسة تبعاً لذلك[72].

ويتضح من موقف " أدورنو" السابق أن التضارب بين المشتغلين بعلم الاجتماع إنما هو حول المناهج التي يمكن استخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى علاقتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى، ونتيجة لذلك أصبح لديهم اقتناع بأن علم الاجتماع يمر بأزمة. وأزمة العلم لا يقصد بها علامة فشل أو إخفاق، بل هي علامة نمو وتقدم، حيث إنها توضح للمشتغلين بالعلم أن الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة غير قادرة على فهم الواقع الاجتماعي واستيعاب الأحداث الجديدة التي تطرأ على المجتمع.

كما يشير مفهوم أزمة العلم عند "ميلز" إلى قصور الأدوات والطرائق المنهجية المستخدمة في دراسة موضوعات العلم، وتؤدي إلى عدم إتاحة الفرصة أمام العلم للقيام بالمهام المنوطة به والتي تتعلق بدراسة المجتمع وظواهره المختلفة، مما يؤدي ذلك إلى أزمة في العلم[73].

وعلى الرغم من أن الكثير من علماء الاجتماع من أمثال "تندال وبول لازارسفيلدا" وغيرهم أكدوا عالمية المنهج وخصوصية المشكلات، إلا أن علم الاجتماع كما يقول "هنري بوان كاريه" (هو العلم الذي يضم أكبر عدداً من المناهج وأقل عدداً من النتائج)، ومع أن هذا القول فيه الكثير من التعسف إلا أنه يوضح الأزمة أو المشكلة التي تواجه المشتغلين في مجال البحث الاجتماعي من عدم قدرتهم على استخدام ما هو متاح لهم من مناهج وأساليب للبحث في الحصول على نتائج كافية لتفسير الظواهر الاجتماعية واستنباط القوانين الاجتماعية التي تحكم هذه الظواهر[74].

في حقيقة الأمر أن وضع العلوم الاجتماعية مقارنة مع العلوم الطبيعية أمر مجحف بحق العلوم الاجتماعية، وأن مثل هذه المقارنات لا تتم عن إدراك تام لطبيعة العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء. فالعلوم الاجتماعية قائمة على مجموعة من الفرضيات المعلمة لها، ولها مزاعمها الخاصة بها، التي تختلف بالضرورة عن تلك الموجودة في العلوم الطبيعية. والفرق بين الاثنين واضح: فالعلوم الطبيعية تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية التي تتصف بالثبات النسبي. أما العلوم الاجتماعية فتهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تتصف بأنها دائمة التغيير وبالغة التعقيد. ومن هذا المنطلق فإن أي استخدام للعلوم الاجتماعية لا يجب أن يتم بمعزل عن الفرضيات المعلمة لكل جوانبها والتي يتم عن طريقها تفسير واقع ما[75].

ومما لا شك فيه أن العلوم الاجتماعية تعاني من الناحية المنهجية قصوراً واضحاً يتمثل في عدم دقتها وعدم موضوعيتها، وهي بالإضافة إلى ذلك تعاني من كثرة الخلافات بين المشتغلين فيها حول المنهجية الملائمة. وفي ظل المناخ العلمي هذا، فقد تردى المستوى المنهجي والأداء العلمي للدراسات الاجتماعية، وأصبح الباحثون في علم الاجتماع يعانون من العجز المنهجي، إذ تفتقد الكثير من البحوث للإتقان المنهجي من جمع المعلومات إلى أسلوب الكتابة، إلى ترابط الأفكار وتنظيم الموضوع وطرح المشكلة وإجراءات الضبط المنهجي وتحليل المشكلة وتفسيرها، وقد أثر هذا في حالة التردي التي تشهدها العلوم الاجتماعية[76].

ومن أجل رفع المستوى المنهجي والأداء العلمي وحل الأزمة والخلاف كان لابد من ضرورة السعي لابتكار أساليب منهجية وطرائق البحث، فنجد أن تبني أسلوب التكامل المنهجي يساعد على الخروج من هذه الأزمة والارتقاء عن القصور الناتج عن استخدام أي منهج أو أداة أو نظرية أو ملاحظ، أو مصدر بيانات لوحده، وكذلك الارتقاء عن تلك الخلافات بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية، إذ يخلو من تحيز لنظرية أو لمنهج، أو لأداة، أو ملاحظ أو لمصدر بيانات بعينه[77]. فالظاهرة ليست في ذاتها كيفية أو كمية وإنما المقاييس التي نستخدمها هي التي توصف بالكيفية أو الكمية ومن الممكن جداً التغلب على مختلف الصعاب التي تعترض الباحث الاجتماعي باستخدام التكامل المنهجي، ومدى فاعليته التي يغني البحث بنتائج دقيقة وقوية تتميز بالدقة والوضوح، وتسهم في إثراء المعرفة السوسيولوجية وتعميقها وتفسير واضح ودقيق لهذه الظاهرة المدروسة. ومن ثم يؤدي إلى تلافي عيوب المنهجين والجمع بين مزاياهما. ويبقى التكامل المنهجي مطلباً من المفروض أن يسعى الباحثون إلى تحقيقه متى ما كان ذلك متاحاً[78].

المبحث الرابع: الدعوة إلى تحقيق التكامل المنهجي البحثي في الدراسات الاجتماعية:

يرتبط كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية بغيرها من الجوانب ارتباطاً عضوياً وثيقاً، ولا يمكن فهمها إلا عن طريق التفاعلات القائمة بينها وبين غيرها من الجوانب. هذا ويأخذ الترابط بين الظواهر الاجتماعية صورتين هما: الترابط السببي، والترابط الوظيفي، ويترتب على وجود هذين النوعين من الترابط ضرورة ملائمة البناء المنهجي للعلوم لطبيعة الوقائع الاجتماعية، ويتطلب ذلك استخدام الأساليب والإجراءات التي تتلاءم مع صورة الترابط الذري، وكذلك الأساليب والإجراءات التي تعتمد على التصور المتكامل لعناصر الواقع الاجتماعي.

ولما كان المدخل التكاملي يستند إلى نموذج تصوري عضوي نسقي ينظر إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة، فإنه يكون من الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة التكاملية جميع الوقائع الاجتماعية. بمعنى أن للظواهر الاجتماعية طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الظواهر البيولوجية والطبيعية، فإن التصور المتكامل للواقع الاجتماعي يقتضي استخدام منهج تكاملي يأخذ في اعتباره كافة الوقائع الاجتماعية بجوانبها المتعددة وعلاقاتها المتشابكة[79].

فالظواهر الاجتماعية من الصعب ضبطها جميعاً– في ضمن قوالب نمطية[80] لأنها أكثر تعقيداً، ومن ثم أصعب في التحليل والتفسير من الظواهر الطبيعية، ومما يزيد من تعقد الظواهر الاجتماعية أنها لا تقدم نفسها للباحث في معظم الأحيان مباشرةً على نحو ما يحدث في معظم الظواهر الطبيعية، وإنما من خلال مؤشرات (كالتكيف وسوء التكيف، والتكامل ونقص التكامل، والوحدة والصراع) ما لها من مفاهيم مهمة في التحليل الاجتماعي[81].

والظواهر الاجتماعية ليست كلها متشابهة، فهي متعددة ومتباينة في مدلولاتها، ومختلفة في صور التعبير عن شخصياتها. وطبيعة الظواهر الاجتماعية التي يعالجها علم الاجتماع واختلافها عن ظواهر العلوم الطبيعية يقتضي تطوير الإجراءات المنهجية بما يلاءم طبيعة الموضوع وتطويرها، يعني إدراج مداخل وطرائق منهجية تلائم طبيعة الظاهرة الاجتماعية بالإضافة إلى تطوير الأساليب والأدوات المنهجية بما يتلاءم مع طبيعتها وطبيعة المجال الذي تتناول فيه الظاهرة الاجتماعية بالدراسة[82].

وفي هذا الصدد فإن طرائق البحث في علم الاجتماع واستخداماتها ترتبط أشد الارتباط بالفلسفة المنهجية التي يرتضيها البحث المتناول للدراسة، إذ إن نوع الظاهرة الاجتماعية وحجمها يحددان نوع ومنهج وطرائق دراستها وكثيراً ما يتطلب البحث الواحد استخدام منهج أو أكثر وذلك بأن رؤية ظاهرة بأكثر من طريقة أو وسيلة أو منهج يعطي فهماً أوسع وأرحب لها[83].

وهنا يطرح السؤال الآتي نفسه كيف يتم تحقيق هذه التكامل بين الكم والكيف في عملية البحث الاجتماعي؟ وإذا كان البحث الاجتماعي يبدأ بالصياغة النظرية التي تشير للإطار التصوري وما يتضمنه من مفاهيم وقضايا وتعريفات فكيف يكتمل هذا التكامل بين معطيات الكيف ومعطيات الكم، في صياغة هذا الإطار التصوري تمهيداً لتحقيق التكامل بين المداخل المنهجية الكمية والكيفية في عملية معالجة هذا الإطار التصوري؟ والإجابة عن مثل كل تلك التساؤلات تقتضي أن نبدأ بالإطار النظري بمثابة نسق تفسيري يساعد الباحث في تحقيق وضوح الرؤية بأبعاد الواقع الاجتماعي، أو الظواهر التي يعالجها، ويوجه مسار بحثه ويساعده في تقديم التفسيرات العلمية لمعطيات البحث التي تراجع بدورها عناصر النسق التفسيري، وما يشتمل عليه من مفاهيم

ومعطيات وتعريفات. وهنا تقف معالجتنا لوحدة المعطيات الكيفية والمعطيات الكمية وتكاملهما بنائياً وتساندهما وظيفياً في تنمية وتطور البناء النظري لعلم الاجتماع، عند مستوى صياغة النسق التفسيري، الذي يحقق للباحث وضوح الرؤية ويساعده في عملية التفسير للظواهر الاجتماعية المطروحة للدراسة[84].

ومن أجل أن ننظر إلى الظواهر الاجتماعية نظرة متكاملة يجب أن نستخدم في دراستها المنهجين الكمي والكيفي، أي تحقيق التكامل المنهجي بين الإجراءات الكمية والإجراءات الكيفية الذي يعد مطلباً أساسياً في دراسة الظواهر الاجتماعية. لهذا نجد أن كثيراً من الدراسات التي تستخدم التكامل المنهجي في دراستها عادة ما تصل إلى نتائج قوية[85]، وما الجمع بين هذين المنهجين الكمي والكيفي في بعض البحوث الاجتماعية إلا بقصد الشمول والإحاطة بموضوعات البحوث. ومن الواضح أن مناهج البحث الاجتماعي متكاملة بحيث لا يستغني الباحث بأحدها عن بقية المناهج، ونحن في حاجة إلى هذه المناهج جميعاً لفهم الظواهر الاجتماعية ومعرفة الظروف التي تحيط بها والقوانين التي تخضع لها[86]. كما يسهم البحث الكيفي إلى جانب البحث الكمي في فهم الواقع رؤية المجتمع من الداخل[87]. ومن ثم فإن البحوث الكيفية تكمل البحوث الكمية وتكون أساساً لها.

ولكي يستطيع الباحث الاجتماعي أن يحقق أهدافه في الظواهر الاجتماعية، عليه أن يربط باستمرار بين الجانبين الداخلي (الكيفي) والخارجي (الكمي) للظواهر. بمعنى تحقيق التكامل بين المنهجين الكمي والكيفي لمعرفة حقيقة الواقع الاجتماعي. وأن ينمي في الوقت ذاته من مهاراته الفنية في التآلف والاندماج مع البيانات الاجتماعية والشخصية[88].

أن استخدام المنهجين (الكمي والكيفي) معاً ضروري وأكثر فائدة للمعرفة العلمية في العلوم الاجتماعية عامة، بنظر معظم علماء الاجتماع اليوم، وهذا ما يشير إلى مبدأ التكامل المنهجي البحثي. لذلك فأننا بحاجة ماسة إلى تنشيط الأبحاث الاجتماعية وتطويرها، والتعرف على المشكلات التي تواجهها، وبناءً على ذلك لابد من الاهتمام الكبير بمناهج البحث الاجتماعي وتطويرها لتكون قادرة على حل تلك المشكلات، "ثم تحليل هذه المشكلات الاجتماعية تحليلاً كمياً وكيفياً في الوقت نفسه، أي تحقيق التكامل المنهجي البحثي في الدراسة الواحدة"، وتوظيف خطوات التفكير المنهجي في قراءة تلك الظواهر والمشكلات وتفسيرها وتقديم الاقتراحات المناسبة لحلها أو على الأقل للإسهام في حلها والتغلب عليها[89].

المبحث الخامس: <u>خاتمة الدراسة وتوصياتها</u>:

لا يزال الباحثون في العلوم الاجتماعية يسعون في دأب من أجل الوصول إلى الحقيقة الاجتماعية والتي تتناولها أبحاثهم من زوايا مختلفة وبطرائق مختلفة، وهم في سعيهم هذا يحققون طموحاتهم بدرجات متفاوتة تبعاً للمنهج المستخدم والأداة الموظفة ونوع الدراسة وطبيعتها[90].

وفي ظل ذلك ظهر اتجاه في العلوم الاجتماعية يدعو إلى استخدام مزيج تكاملي قوامه منهج متعدد الجوانب يؤمن باستخدام المنهج الكيفي إلى جانب المنهج الكمي في دراسة الظواهر الاجتماعية، واعُتبر هذا الأمر مهماً وضرورياً في مجال العلوم الاجتماعية. فليس هناك منهج اجتماعي وحيد بل هناك مناهج اجتماعية متعددة، ومن ثم مناهج كمية ومناهج كيفية تتكامل مع بعضها في دراسة واقع المجتمعات المعاصرة، فظهر ما يسمى بأسلوب التكامل المنهجي. لقد اهتم علماء الاجتماع بموضوع التكامل المنهجي اهتماماً ملحوظاً وعدّ هذا الأسلوب من المحاور الأساسية في علم الاجتماع، وحاولت الدراسات السابقة إعطاء صورة شاملة عن أهمية التكامل

المنهجي بين المنهجين الكمي والكيفي في البحوث الاجتماعية مستمدة من التوجه النظري والمنهجي والإطار المجتمعي العام.

ويمكن أن تستفيد البحوث الاجتماعية كثيراً من الجمع بين المنهجين أو إدماجهما في منهج واحد، فالدراسات التي تجمع بين المنهجين تطبق كل منهما على حدة في قضية محددة أو موضوع معين، ومن ثم تحلل العوامل البنيوية للظاهرة من جهة، والعوامل الناتجة من تفاعلات تاريخية وأدوار إنسانية من جهة أخرى. وهكذا يضبط كل منهج تحيزات المنهج الأخر[91].

وفي تصور من يأخذ بهذا الموقف أن الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي وارد في خمس حالات على الأقل:

1- حين يحتاج الباحث إلى تدعيم نتائج دراسة ما بمادة من مصدر أو مصادر أخرى.

2- أو حين يرى أن يستكمل دراسة ما بدراسة أخرى توضح نتائج الدراسة الأخرى.

3- أو حين يريد أن يتابع الدراسة ليكشف عن جديد لم تصل إليه الدراسة الأولى.

4- أو حين يريد أن يختبر سلامة اختياراته المنهجية والتنفيذية في دراسة ما بدراسة أخرى.

5- أو حين يتطلع إلى آفاق جديدة في جهده البحثي يتجاوز في تغطيته والعمق الذي يصل إليه ما حققه في دراسة ما[92].

لقد قدمت الدراسة تحليلاً سوسيولوجياً حول نشأة وتطور المناهج الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية، وأهمية تحقيق التآلف والتكامل بينهما في دراسة الظواهر الاجتماعية، ومساهمة التكامل المنهجي في حل أزمة علم الاجتماع، بالإضافة دعوة الباحثين إلى تحقيق التكامل المنهجي الكمي والكيفي في الدراسات الاجتماعية. وبناءً على ما تقدم من الممكن وضع بعض **النقاط كنتائج للدراسة وهي كما يلي:**

✍ بينت الدراسة أن المنهج الكمي في العلوم الاجتماعية قد أسهم في تقدم الدراسة في بعض الحالات وعدد من الموضوعات، وعجز عن تحقيق ذلك في أكثر من مجال وموضوع، فهناك من الموضوعات ما لا يصلح لدراستها غير المنهج الكيفي الذي أثبت كفاية واضحة في ذلك.

✍ أن الاعتماد على المنهج الكمي فقط في دراسة الظواهر الاجتماعية لا يوصل الباحث إلى نتائج دقيقة وصادقة كما أن استخدام المنهج الكيفي لا يكفي لمعالجة الظواهر الاجتماعية، بل لابد من استخدامهما معاً دعماً أفضل وأقوى للتفسير، مما يبين مدى أهمية تعدد المداخل المنهجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية الواحدة.

✍ أن وجود أسلوبين (كمي وكيفي) للتحليل العلمي في العلوم الاجتماعية أمر تقتضية طبيعة المادة العلمية التي يقوم عليها التفسير، والجمع بينهما قد يكون لازماً، وهو أيضاً ممكن ومفيد في معظم الحالات.

✍ إمكانية الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي في العلوم الاجتماعية باستخدام منطق واحد هو أسلوب التكامل المنهجي، لأن الاختلاف الرئيسي بينهما هو فقط في الشكل لا في المنهج أو الجوهر، كما تنفي الدراسة أن يكون أحد المنهجين أفضل من المنهج الأخر مطلقاً.

✍ بينت الدراسة أهمية التكامل المنهجي البحثي في ميدان الدراسات الاجتماعية، وضرورة الاعتماد على أكثر من مدخل لتحليل الظواهر الاجتماعية المدروسة مما له التأثير الكبير في نتائج البحث.

<u>التوصيات</u>:

🡸 إجراء العديد من الدراسات التحليلية السوسيولوجية المشابهة لهذه الدراسة في علم الاجتماع.

🡸 العمل على إكساب الباحثين الشباب وتدريبهم على استخدام التكامل المنهجي في بحوثهم، الذي يتطلب العديد من المهارات البحثية يجب على الباحث

التمكن منها قبل الشروع في إجراء البحث.

- الاستعانة بالأساليب الكيفية في الدراسات السوسيولوجية إلى جانب الأساليب الكمية المعتادة، بحيث يكون المعيار الأساسي للاستعانة بأي من الطريقتين الكمية أو الكيفية مرده إلى طبيعة الظاهرة الاجتماعية ذاتها والأهداف المحددة لدراستها.
- حث الباحثين على تحقيق التكامل المنهجي البحثي في البحوث الاجتماعية للوصول إلى نتائج لها قيمتها العلمية والمعرفية حول الظاهرة المتناولة للدراسة.
- الاهتمام بنتائج الدراسات التي أُجريت في علم الاجتماع، والعمل على الأخذ بها في حل المشكلات المجتمعية سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

الهوامش:

(1) إبراهيم إسماعيل عبده: المناهج الكمية وملائمتها لقضايا كيفية في دراسات علم الاجتماع: دراسة تطبيقية على موضوع القيم في الرسائل العلمية بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود أنموذجاً، مجلة الآداب، المجلد (27)، العدد (2)، جامعة الملك سعود، الرياض، 2015م.

(2) عبدالباسط عبدالمعطي: البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص141-142.

(3) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص13.

(4) إبراهيم أبراش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2009م، ص66.

(5) أحمد مصطفى خاطر: استخدام المنهج العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م، ص151.

(6) محمد صفوح الأخرس: المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، جامعة دمشق، 1997م، ص81.

(7) رحيم يونس العزاوي: مقدمة في منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2008م، ص45.

(8) عبدالرحمن محمد السعدني: مدخل إلى البحث العلمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010م، ص197.

(9) السيد علي شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003م، ص259.

(10) ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية: دراسة تحليلية في مناهج وطرائق البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (5)، العدد (6) ، كلية الآداب، جامعة ماردين أرتو قلو، تركيا، 2021م، ص3.

(11) سامي بن عبدالعزيز الدامغ: التعدد المنهجي (أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (24)، العدد (4)، جامعة الكويت، 1996م، ص4.

(12) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م، ص122.

(13) أنظر:

- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010م، ص226.

- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق أحمد فارس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م، ص4551.

(14)القرآن الكريم، سورة المائدة: الآية: 48.

(15) أنيس إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، دار أحياء التراث الإسلامي، الدوحة، 1985م، ص995.

(16) عقون فاروق: قواعد المنهج السوسيولوجي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة1، الجزائر، 2020م، ص22.

(17) عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017م، ص13.

(18) إبراهيم بخيتي: الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال)، الطبعة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، مؤسسة التنمية المستدامة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015م، ص3.

(19) يُمنى طريف الخولي: مفهوم المنهج العلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020م، ص47.

(20) حسن الساعاتي، سامية الساعاتي: تصميم البحوث الاجتماعية (مناهجها وطرائقها وكتابتها)، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص267.

(21) أنتوني غدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م، ص742.

(22) ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية، مرجع سابق، ص6.

(23) سامي بن عبدالعزيز الدامغ: التعدد المنهجي، مرجع سابق، ص108.

(24) ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية، مرجع سابق، ص6.

(25) Baily, C. A. : A guide to field research. Thousands Oak, CA: Pine Forge Prss, 1996 .

(26) Ary, D., Jacobs, L., & Razavieh, .: Introduction to research in education, (Fifth edition), New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc.,1996.

(27) كمال التابعي، علي المكاوي: علم الاجتماع العام، المكتبة المفتوحة، زيارة الموقع: . (https://arabicpdfs.com 25/6/2023)

(28) السيد علي شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، 230.

(29) عبدالباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية عشرة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998م، ص85.

(30) غريب سيد أحمد: تصميم ونتنفيد البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص404.

(31) إبراهيم عبدالرحمن رجب: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، الرياض، 2003م، ص10.

(32) بلال بوترعه، ضيف الأزهر: استعراض الدراسات السابقة في البحث العلمي (ضوابط واعتبارات)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (19)، العدد (1)، الجزائر، 2019م، ص88.

(33) ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر

الاجتماعية: دراسة تحليلية في مناهج وطرائق البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (5) العدد (6)، كلية الآداب، جامعة ماردين أرتو قلو، تركيا، 30 مايو 2021م.

(34) ميادة مصطفى القاسم: ثنائية الكمي والكيفي في علم الاجتماع: دراسة تحليلية للخلاف الجدلي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (4)، العدد (3)، 2021/9/15م.

(35) إبراهيم اسماعيل عبده: المناهج الكمية وملائمتها لقضايا كيفية في دراسات علم الاجتماع: دراسة تطبيقية على موضوع القيم في الرسائل العلمية بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود أنموذجاً، مجلة الآداب، المجلد (27)، العدد (2)، جامعة الملك سعود، الرياض، 2015م.

(36) L-H. Groulx: Guerelles Autour des Methodes, http://www. Socio- anthropologie, Revues. Org /document 30hml، 2007

(37) عادل محمد ريان: استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث: دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية، المؤتمر العربي الثالث (البحوث الإدارية والنشر)، القاهرة، 14-15 مايو 2003م.

(38) سامي بن عبدالعزيز الدامغ: التعدد المنهجي (أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (24)، العدد (4)، جامعة الكويت، 1996م.

(39) محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1971م.

(40) جميل عبدالله بنيان: البنية والفعل في تنظير ما بعد الحداثة في علم الاجتماع، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م، ص10.

(41) علي عبدالرازق جلبي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011م، ص280.

(42) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية)، مرجع سابق، ص159-160.

(43) محمد مسفر القرني: منهج البحث الكيفي والخدمة الاجتماعية العيادية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (37)، العدد (3)، جامعة الكويت، 2009م، ص1-2.

(44) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، مرجع سابق، ص484.

(45) عبدالقادر عرابي: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر، دمشق، 2007م، ص38.

(46) خالد أحمد مصطفى: معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي: دراسة نظرية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد (15)، العدد (2)، مكة المكرمة، 2003م، ص134-135.

(47) Aunger R. G.: on ethnography: Story telling of Science, current Anthropology, V.36, N.L., 1996, p106 .

(48) ياسر محمد الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، مرجع سابق، ص115.

(49) عبدالقادر عرابي: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص345-346.

(50) ميادة مصطفى القاسم: ثنائية الكمي والكيفي في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص27.

(51) خضر زكريا: نظريات سوسيولوجية، الطبعة الأولى، دار الأهالي، سوريا، 1998م، ص251.

(52) محمد عارف عثمان: المنهج في علم الاجتماع (نظرية التكامل المنهجي)، الجزء الثاني، دار الثقافة، القاهرة، 1972م، ص1-2.

(53) مصطفى عمر التير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1986م، ص8.

(54) محمد عارف عثمان: المنهج في علم الاجتماع (نظرية التكامل المنهجي)، مرجع سابق، ص(ك-ل).

(55) محمد عارف عثمان: المرجع السابق، ص204.

(56) عبدالقادر عرابي: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص327.

(57) ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية، مرجع سابق، ص10.

(58) مصطفى خلف عبدالجواد: نظرية علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2009م، ص128.

(59) ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية، مرجع سابق، ص22.

(60) سامي عبدالعزيز الدامغ: التعدد المنهجي (أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية)، مرجع سابق، ص17.

(61) كمال عبدالحميد زيتون: منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص254.

(62) Russek, B.E., Weinberg, S.L.: Mixed method in a study of implementation of technology based materials in the elementary Classroom, Evaluation and Program Planning, 1993, p131 .

(63) كمال عبدالحميد زيتون: منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي، مرجع سابق، ص254.

(64) ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية، مرجع سابق، ص14.

(65) محمد عارف عثمان: المنهج في علم الاجتماع (نظرية التكامل المنهجي)، مرجع سابق، ص201.

(66) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، مرجع سابق، ص122.

(67) محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والكمي في علم الاجتماع، الجزء الأول، دار الثقافة، القاهرة، 1971م، ص1-2.

(68) عبدالله شلبي: علم الاجتماع (الاتجاهات النظرية والاستراتيجيات

البحثية)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012م، ص334-335.

(69) خالد الوحيشي: ملاحظات حول أهمية الدراسة الكيفية لفهم الظواهر السكانية، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بيروت، 1998م، ص4.

(70) Little, D.: Beyond Positivism Towards a Methodological Pluralism for the social Science H H p: ii www, facstoff، Bucknell, 1998.

(71) James T. Duke: Issues In Sociological Theory, New York, University Press of America, 1983, pp. 239-242.-1

(72) Theodor W. Adorno: Sociology and Empirical Research, In: Paul connerton (ed.), Critical Sociology: Selected Readings, England, Penguin Books, 1975, P. 237.

(73)C. Wright Mills,: The Sociological Imagination, London: Oxford University Press, 1959, p. 65.

(74) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، مرجع سابق، ص11.

(75) سامي عبدالعزيز الدامغ: التعدد المنهجي (أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية)، مرجع سابق، ص8.

(76) محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، مرجع سابق، ص105.

(77) محمد ياسر الخواجة: المرجع السابق، ص11.

(78) سامي الدامغ: التعدد المنهجي (أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية)، مرجع سابق، ص17.

(79)عبدالباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص111-112.

(80) إبراهيم إسماعيل عبده: المناهج الكمية وملائمتها لقضايا كيفية في دراسات علم الاجتماع، مرجع سابق، ص143.

(81) ياسر محمد الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، مرجع سابق، ص42.

(82) ميادة مصطفى القاسم: ثنائية الكمي والكيفي في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص26.

(83) محمد صفوح الأخرس: المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص8.

(84) السيد علي شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص188-189.

(85) عادل محمد ريان: استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث، مرجع سابق، ص10.

(86) محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والكمي في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص303.

(87) عبدالقادر عرابي: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، 49.

(88) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص486.

(89) غانم إبراهيم البيومي: مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008م، ص7-8.

(90) سامي عبدالعزيز الدامغ: التعدد المنهجي (أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية)، مرجع سابق، ص15.

(91) أحمد علي سالم: الكم والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (24)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م، ص125-127.

(92) عزت حجازي: التحليل الكيفي في البحث الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (44)، العدد (3)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2007م، ص24-25.

المراجع:

1- إبراهيم أبراش: المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2009م.

2- إبراهيم إسماعيل عبده: المناهج الكمية وملائمتها لقضايا كيفية في دراسات علم الاجتماع: دراسة تطبيقية على موضوع القيم في الرسائل العلمية بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود أنموذجاً، مجلة الآداب، المجلد (27)، العدد (2)، جامعة الملك سعود، الرياض، 2015م.

3- إبراهيم بخيتي: الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال)، الطبعة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، مؤسسة التنمية المستدامة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015م.

4- إبراهيم عبدالرحمن رجب: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، الرياض، 2003م.

5- أحمد علي سالم: الكم والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (24)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م، ص125-127.

6- أحمد مصطفى خاطر: استخدام المنهج العلمي في بحوث الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م.

7- السيد علي شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003م.

8- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010م.

9- القرآن الكريم: سورة المائدة، الآية:48.

10- أنتوني غدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م.

11- أنيس إبراهيم آخرون: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، دار أحياء التراث الإسلامي، الدوحة، 1985م.

12- بلال بوترعة، ضيف الأزهر: استعراض الدراسات السابقة في البحث العلمي (ضوابط واعتبارات)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (19)، العدد (1)، الجزائر، 2019م.
13- جميل عبدالله بنيان: البنية والفعل في تنظير ما بعد الحداثة في علم الاجتماع، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م.
14- حسن الساعاتي، سامية الساعاتي: تصميم البحوث الاجتماعية (مناهجها وطرائقها وكتابتها)، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م.
15- خالد أحمد مصطفى حجر: معايير شروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد (15) ، العدد (2)، مكة المكرمة، 2003م.
16- خالد الوحشي: ملاحظات حول أهمية الدراسة الكيفية لفهم الظواهر السكانية، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بيروت، 1998م.
17- خضر زكريا: نظريات سوسيولوجية، الطبعة الأولى، دار الأهالي، سوريا، 1998م.
18- رحيم يونس العزاوي: مقدمة في منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2008م.
19- سامي بن عبدالعزيز الدامغ: التعدد المنهجي (أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (24)، العدد (4)، جامعة الكويت، 1996م.
20- عادل محمد ريان: استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث: دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية، المؤتمر العربي الثالث (البحوث الإدارية والنشر)، القاهرة، 14-15 مايو 2003م.
21- عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017م.
22- عبدالباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية عشرة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998م.
23- عبدالباسط عبدالمعطي: البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.
24- عبدالرحمن محمد السعدني: مدخل إلى البحث العلمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010م.
25- عبدالقادر عرابي: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر، دمشق، 2007م.
26- عبدالله شلبي: علم الاجتماع (الاتجاهات النظرية والاستراتيجيات البحثية)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012م.
27- عزت حجازي: التحليل الكيفي في البحث الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (44)، العدد (3)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2007م، ص24-25.
28- علي عبدالرازق جلبي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011م.
29- عقون فاروق: قواعد المنهج السوسيولوجي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة1، الجزائر، 2020م.
30- غانم إبراهيم البيومي: مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008م.
31- غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993م.
32- كمال التابعي، علي المكاوي: علم الاجتماع العام، المكتبة المفتوحة، زيارة الموقع: https://arabicpdfs.com (25/6/2023)
33- كمال عبدالحميد زيتون: منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2004م.
34- محمد صفوح الأخرس: المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، جامعة دمشق، 1997م.
35- محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1971م.
36- محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والكمي في علم الاجتماع، الجزء الأول، دار الثقافة، القاهرة، 1971م.
37- محمد عارف عثمان: المنهج في علم الاجتماع (نظرية التكامل المنهجي)، الجزء الثاني، كلية الآداب، جامعة القاهرة،1972م.
38- محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
39- محمد مسفر القرني: منهج البحث الكيفي والخدمة الاجتماعية العيادية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (37)، العدد (3)، جامعة الكويت، 2009م.
40- محمد ياسر الخواجة: البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.
41- مصطفى خلف عبدالجواد: نظرية علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2009م.
42- مصطفى عمر التير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي،1986م.
43- ميادة مصطفى القاسم: التكامل المنهجي في دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية: دراسة تحليلية في مناهج وطرائق البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (5)، العدد (6)، كلية الآداب، جامعة ماردين أرتو قلو، تركيا، 30 مايو 2021م.
44- ميادة مصطفى القاسم: ثنائية الكمي والكيفي في علم الاجتماع: دراسة تحليلية للخلاف الجدلي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(4)، العدد (3)، 2021/9/15م.

45- يُمنى طريف الخولي: مفهوم المنهج العلمي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020م.

46- Ary, D., Jacobs, L., & Razavieh: Introduction to research in education, (Fifth edition), New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc.,1996.

47- Aunger R. G.: on ethnography: Story telling of Science, current Anthropology, V.36, N.L., 1996.

48- Baily, C. A.: A guide to field research. Thousands Oak, CA: Pine Forge Prss, 1996.

49- James T. Duke: Issues In Sociological Theory, New York, University Press of America, 1983.

50- L-H. Groulx: Guerelles Autour des Methodes, http://www. Socio-anthropologie, Revues. Org /document 30hml, 2007.

51- Little, D.: Beyond Positivism Towards a Methodological Pluralism for the social Science H H p: ii www, facstoff , Bucknell, 1998.

52- Russek, B.E., Weinberg, S.L.: Mixed method in a study of implementation of technology based materials in the elementary Classroom, Evaluation and Program Planning, 1993.

Methodological Integration between Quantitative and Qualitative Methods in the Study of Social Phenomena: Analytical Sociology

Amani Abdelrazig Ba-ghreib

Abstract

This study aimed to clarify the method of methodological integration in the study of Social Phenomena, which is considered one of the most important methodological and cognitive issues in methodology, through the use of the quantitative and qualitative methods in the study of one social Phenomenon. The study also aimed to introduce quantitative and qualitative methods in the social sciences, and the importance of the integration of the quantitative and qualitative methods in the study of social Phenomena. This Study also came to clarify the contribution of methodological integration in solution of Sociology Crisis, as well as induce researchers to achieve the principle methodological integration research in social studies. The study relied on the analytical sociological method as an approach and method for analysis in the field of social studies. It concluded that relying on the quantitative method only in studying of Social Phenomena does not lead to accurate and honest results, while using of the qualitative method also is not sufficient enough to deal with social Phenomena by itself. Rather, they must be used together to better and stronger support for interpretation. Consequently, the study showed the extent of the importance of multiple approaches to the study of one social Phenomenon. The existence of two methods (quantitative and qualitative) for scientific analysis in the social sciences is necessitated by the nature of the scientific material on which the interpretation is based. Therefore, combining them may be necessary, and it is also possible and useful in most cases.

Keywords: Methodology, methodological integration, social Phenomena.